تقرير شهر ماي 2022

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens snjt

تقرير شهر مـاي 2022

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركـــز السلامة المهنية

إعداد:
خولـــــة شبـــح
مـــروى الكـــافي
محمود العروسي
منـــذر الشـــــارني

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

creative commons

حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة
لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات

الفصل 31 من الدستور التونسي

«يحدّد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها. وتتكفل الهيئات القضائية بحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك.
لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور».

الفصل 49 من الدستور التونسي

مقدمة عامة

كان شهر ماي 2022 شهرا حافلا بالتحركات التي قادتها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين دفاعا عن حرية الصحافة وللمطالبة بالضمانات الفعلية لسلامة الصحفيين وضمان حقوقهم. وقد جوبهت هذه التحركات بحملات تحريض ضد النقابة والصحفيين المشاركين في هذه التحركات.

وتمثل التحريض في تشويه الصحفيين على شبكات التواصل الاجتماعي من قبل عديد الأطراف السياسية من بينهم الموالون لخيارات الرئيس قيس سعيد وذلك بتوجيه اتهامات للصحفيين بالعمالة والاصطفاف.

كما طالت الصحفيات خلال شهر ماي ثلاث حملات تحريض ضدهن من قبل نشطاء التواصل الاجتماعي من أنصار الأحزاب السياسية ونشطاء مدنيين، تضمنت اتهامات بالعمالة والعمل لفائدة جهات في السلطة.

ومثلت حملات التحريض آلية من آليات استهداف الصحفيين لإرهابهم واخضاعهم وتطويعهم لخدمة أجندات السلطة والموالين لها، ولوضعهم تحت ضغط قد يؤثر في نجاعة عملهم ويدفعهم لممارسة رقابة ذاتية سلبية على المحتويات الصحفية التي ينتجونها، ما من شأنه أن يمثل خطرا على التعددية وضمان الحماية النفسية للصحفيين.

كما كان شهر ماي 2022 مناسبة لعودة الرقابة المسبقة على المحتويات الإعلامية في ظل عدم اعتراف الجهات القضائية بالدور التعديلي لهيئة الاتصال السمعي البصري وقيامها بتجاوز صلاحياتها كصاحبة ولاية كاملة على قطاع الاتصال السمعي البصري. وقد قام القضاء بإصدار قراري منع بث في أقل من أسبوعين من شهر ماي 2022.

لقد سبق للنقابة أن شددت في عدة مناسبات على أهمية دور القضاء في حماية الحقوق والحريات، لكنها تفاجأ في كل مرة بتضييق بعض القضاة على حرية العمل الصحفي.
لقد سبق أن تفاجأت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بصدور أحكام بالسجن في حق صحفيان في شهر أفريل المنقضي، لتتفاجأ بتكرار مثل هذه الممارسات التي تضرب جوهر حرية العمل الصحفي عبر صدور قرار بالسجن في حق الصحفي بإذاعة «شمس أف أم» محمد بوغلاب الذي أثيرت الدعوى ضده خارج إطار المرسوم 115 المنظم لقطاع الصحافة والطباعة والنشر.

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تعول على القضاء كآلية لحماية الحقوق والحريات وتخشى أن يتحول إلى سيف مسلط على الصحفيين، وتدعو السادة القضاة إلى مراجعة الإحالة التي تتم ضد الصحفيين خارج إطار القانون المنظم لمهنتهم ومراعاة خصوصية مهنتهم.

ويهم النقابة أن تذكر السادة القضاة بالتزامات تونس الدولية في مجال حماية الصحفيين بعدم سجن الصحفيين، وتخشى أن تنظم تونس إلى قائمة الدول المصنفة كـ «سجن للصحفيين/ات» وما له من انعكاسات على مؤشرات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

لقد دعت النقابة في أكثر من مناسبة السلطة التنفيذية التونسية ممثلة في رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة إلى إلغاء كل التدابير غير المشروعة التي وضعتها والتي مست جوهر الحق في الحصول على المعلومات وحق المواطنين في الحصول عليها عبر وسائل الإعلام، ولكن جوبهت هذه الطلبات بالصمت وتواصلت الإجراءات غير القانونية في حق الصحفيين عبر اصدار مراسلات داخلية تحد من قدرة الصحفي في الحصول على المعلومات من مصادرها كمراسلة وزير الفلاحة للإدارات الجهوية وتواصل العمل بالمنشور عدد 19 والمنشور عدد 4 المتعلق بوضع عوائق أمام التصريحات الصحفية لموظفي الدولة والمسؤولين الحكوميين.

إن النقابة تعمل على احترام كافة الأطراف من سلطة تنفيذية و سلطة قضائية لخصوصية العمل الصحفي في ظل هذا الوضع الاستثنائي خدمة للمصلحة العامة ولضمان التوازن والتعدد في المشهد الوطني خاصة ونحن على أبواب استحقاقات ذات طبيعة خاصة ومشهد غير مستقر.

وتدعو النقابة كل الأطراف إلى احترام حقوق الصحفيين في الحصول على المعلومات وحقهم في الانتصاف وفي الحرية ودورهم الأساسي في انارة الرأي العام.
كما تدعو النقابة كل الفاعلين المدنيين والسياسيين إلى احترام الحق في الاختلاف والقطع مع خطابات التحريض على العنف والكراهية ضد الصحفيين والتي يمكن أن تعرض أصحابها إلى ملاحقات قانونية.

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية
النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

مقدمة إحصائية

ارتفع نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر ماي 2022 مقارنة بشهر أفريل المنقضي، حيث سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 17 اعتداء من أصل 23 إشعارا بحالة، ورد أغلبها عبر الاتصالات المباشرة وعبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وكانت النقابة قد سجلت خلال شهر أفريل المنقضي 10 اعتداءات من أصل 16 إشعارا بحالة بلغتها عبر شبكات التواصل الاجتماعي والاتصالات المباشرة من ضحايا الاعتداءات.

وقد توزع الصحفيين/ات ضحايا العنف حسب النوع الاجتماعي إلى 4 نساء و11 رجلا. إضافة إلى استهداف 3 مؤسسات إعلامية.

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب النوع الإجتماعي

4
نساء

11
رجال

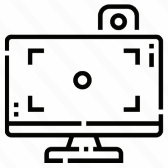

3
مؤسسات إعلامية

ويعمل الصحفيون/ات والمصورون/ات الصحفيون/ات الضحايا في 15 مؤسسة إعلامية من بينها 5 قنوات تلفزية و4 مواقع الكترونية و3 إذاعات وجريدة مكتوبة وحيدة ووكالة أنباء وحيدة.

توزيع المؤسسات التي يعمل فيها ضحايا الاعتداءات

وتتوزع هذه المؤسسات إلى 11 مؤسسة خاصة و2 مؤسسات عمومية و 2 مؤسسات جمعياتية من ضمنها 14 مؤسسة تونسية ومؤسسة أجنبية وحيدة.

وقد عمل الصحفيون/ات الضحايا على المواضيع السياسية في 6 مناسبات، والفلاحية والأمنية والاجتماعية في 2 مناسبات وإعلامية ومكافحة فساد ورياضية وفنية ونقابية في مناسبة وحيدة لكل منها.

وكان الصحفيون/ات ضحايا المضايقة في 5 مناسبات وضحايا التحريض في 4 مناسبات.
كما طالت الرقابة المسبقة الصحفيين/ات في 3 مناسبات.

المواضيع التي عمل عليها الصحفيون/ات

ضحايا الاعتـــداءات

وتعرض الصحفيون/ات إلى الاعتداء اللفظي والاحتجاز التعسفي والسجن والتتبع العدلي والمنع من العمل في حالة وحيدة لكل منها.
وقد وقعت الاعتداءات على الصحفيين/ات في 4 مناسبات في الفضاء الافتراضي وفي11 مناسبة في الفضاء الحقيقي.

طبيعة الاعتداءات على الصحفيين

وقد تصدر نشطاء التواصل الاجتماعي قائمة المعتدين على الصحفيين بـ 4 حالات تلاهم كل من الجهات القضائية والمسؤولون الحكوميون بـ 3 حالات لكل منهما.

وكان الموظفون العموميون والفنانون والأمنيون والوزارات والإعلاميون والنواب السابقون والمسؤولون الرياضيون، مسؤولون عن اعتداء وحيد لكل منهم في حق الصحفيين/ات.

المعتدون/ات على الصحفيون/ات

1
أمنيون

1
موظفون عموميون

2
مسؤولون رياضيون

3
مسؤولون حكوميون

4
نشطاء التواصل الاجتماعي

3
جهة قضائية

1
فنانون

1
وزارات

1
إعلاميون

1
نواب سابقون

وتركزت الاعتداءات على الصحفيين/ات خلال شهر ماي 2022 في ولاية تونس في 11 مناسبة ، في حين سجلت ولايات القيروان ومنوبة وبن عروس وأريانة والكاف ونابل حالة وحيدة لكل منها.

التوزع الجغرافي لحالات الاعتداء على الصحفيين/ات

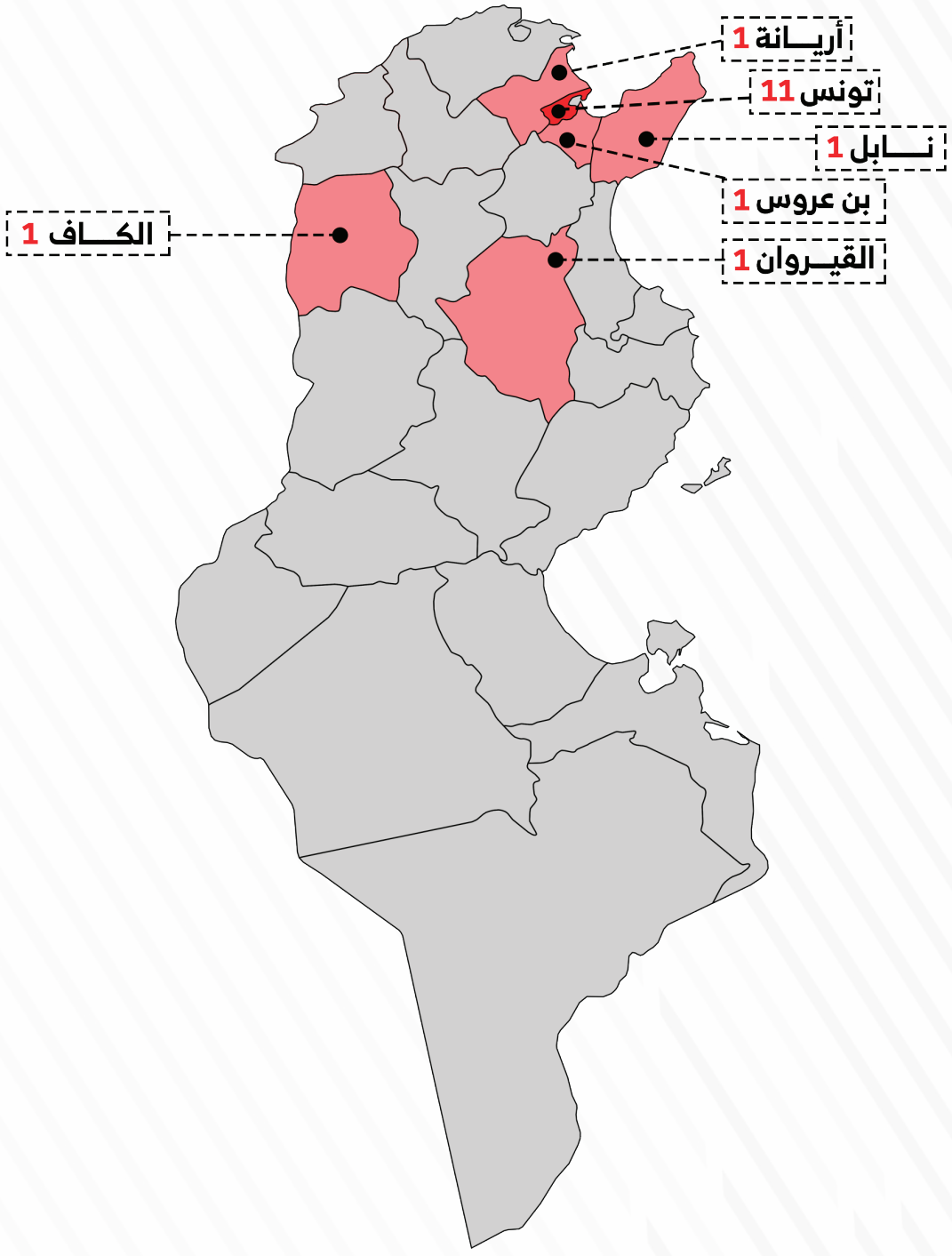

الرقابة المسبقة تستهدف جوهـر حريـة الصحـافة

حظـر نشـر قضـائي لمحتـوى إعلامـي

المكـــان	التـــاريخ	المعتدى عليهم	المعتـــدي
ولاية أريانة	16 ماي 2022	قطاعي	جهات قضائية

الوقـــائع

قرر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بأريانة حظر تداول وسائل الاعلام لقضية "المتحيل بلقاسم " إعلاميا إثر نشر برنامج "الحقائق الأربع" الذي يبث على قناة "الحوار التونسي" ومضة اشهارية حول عمله على تحقيق في الموضوع قبلها بيوم.
حيث كشف برنامج "الحقائق الأربع" قبلها ملف ما عرف بـ "المتحيل بلقاسم" وواصل فريق العمل تحقيقه في الملف لكشف مزيد التفاصيل بعد إحالة الملف على أنظار القضاء والقبض على المتهم في الملف، وفور بث الومضة الاشهارية للبرنامج صرحت الناطقة الرسمية باسم محكمة أريانة معلنة قرار حظر النشر في الملف إعلاميا في رقابة مسبقة ممنوعة بمقتضى الدستور.

قرار حظر نشر ثـاني في ملف اتجـار بالبشـر

المكـــــان	التـــــاريخ	المعتدى عليهم	المعتـــــدي
ولاية نابل	30 ماي 2022	برنامج "الحقائق الأربع"	جهات قضائية

الوقـــــائع

قـرر قاضـي التحقيـق الأول بالمكتـب الثانـي بمحكمـة نابـل منـع التعاطـي إعلاميـا فـي قضيـة "الاتجـار بالبشـر" موضـوع بحـث تحقيقـي لديـه مـن قبـل برنامـج "الحقائـق الأربـع" الـذي يبـث علـى قنـاة "الحـوار التونسي" إثر نشر البرنامج ومضة اشهارية حول محتوى الحلقة.

وقـد اسـتند قاضـي التحقيـق بنابـل الـى إمكانيـة عرقلـة سـير البحـث والمسـاس بسـريته وتوجيـه الـرأي العـام وطمـس الحقيقـة أو تغييرهـا، وهـي نقـاط لا يمكـن الجـزم فيهـا قبـل النشـر. كمـا عبـر قاضـي التحقيـق "عـن إمكانيـة أن يـؤدي النشـر إلـى تنبيـه أطـراف لا يـزال البحـث مسـتمرا فـي شـأنهم"، وهـو مـا لا يمكـن التأكـد منـه الا بعـد النشـر.

كمـا اسـتند قاضـي التحقيـق إلـى المرسـوم 115 لسـنة 2011 المتعلـق بذكـر أسـماء الضحايـا أو معلومـات تسمح بالتعرف عليهم في قضايا الاغتصاب والتحرش الجنسي. كما استند إلى الفصل 61 من نفس المرسوم والمتعلـق بحظـر نشـر وثائـق التحقيـق والفصـل 62 الـذي يليـه المتعلـق بحجـر تنـاول قضايـا "ثبـوت النسـب والطلاق والإجهاض".

اتلاف محتوى اعلامي من مسؤولين رياضيين

المكـــــان	التـــــاريخ	المعتدى عليهم	المعتـــــدي
ولاية بن عروس	15 ماي 2022	بشير القروي صحفي بموقع "فوت24"	مسؤولو ومشجعو جمعيات رياضية

الوقـــــائع

عمل مسؤولون بفريق النجم الرياضي الساحلي إلى فسخ المادة المصورة للصحفي بموقع "فوت 24" بشير القـروي خـلال تصويـره لقطـة مصافحـة رئيـس فريـق الترجـي الرياضـي التونسـي لرئيـس النجـم الرياضـي السـاحلي أمـام حجـرات الملابـس اثـر نهايـة المبـاراة بيـن الفريقيـن. حيـث توجـه أحـد المسـؤولين صارخـا فـي وجـه الصحفـي قائـلا "مـن سـمح لـك بالتصويـر هنـا" وطالـب مرافـق فريـق النجـم السـاحلي مـن الصحفـي فسـخ الفيديـو وقـام مسـؤولون مـن الفريـق بالالتفـاف حـول الصحفـي لمعاينـة عمليـة فسـخ المحتوى.

حملات تحريض
تطال الصحفيين/ات

كانت شبكة التواصل الاجتماعي «فايس بوك» مسرحا لحملات ممنهجة ضد الصحفيين/ات على خلفية محتويات انتجوها/انتجنها أو آراء عبروا/ن عنها بمناسبة أداءهم/ن لعملهم/ن. وقد انخرط في هذه الحملات صفحات مشبوهة وأنصار لجهات سياسية بعينها.

تحريض على خولة بوكريم

المكان	التاريخ	المعتدى عليهم	المعتدي
ولاية تونس	5 ماي 2022	خولة بوكريم رئيسة تحرير موقع "كشف ميديا"	نشطاء التواصل الاجتماعي

الوقائع

نشرت "صفحة المارد الجزائري للأمن والاستعلام السري" تدوينة تتهم رئيسة تحرير موقع "كشف ميديا" خولة بوكريم بالارتزاق من وزارة الداخلية بانتظار الحاقها رسميا بها. وقد تم تداول المعلومة من قبل عديد الصفحات على شبكات التواصل الاجتماعي ومشاركتها ما مثل حملة تشويه للصحفية. وقد أكدت بوكريم نيتها في ملاحقة هذه الصفحة والقائمين عليها قضائيا.

التحريـــض علـــى نقيـب الصحفييـن

المكـــــــان	التـــــــاريخ	المعتدى عليهم	المعتـــــــدي
ولاية تونس	3 ماي 2022	محمد ياسين الجلاصي نقيب الصحفيين التونسيين	نشطـاء التواصل الاجتماعي

الوقـــــــائع

عملـت صفحـات علـى شـبكة التواصـل الاجتماعـي علـى التحريـض علـى النقابـة الوطنيـة للصحفييـن التونسـيين وعلـى رئيسـها محمـد ياسـين الجلاصـي وتوجيـه اتهامـات لهـا بالعمالـة وتلقـي أمـوال مـن الخـارج. وتأتـي هـذه الحملـة فـي إطـار سلسـلة مـن الهجمـات التـي طالـت النقابـة الوطنيـة للصحفييـن التونسيين وأعضاء مكتبها على خلفية آرائها وتشخيصها لواقع الحريات الصحفية في تونس.

حملـة تطـال الصحفيـة يسـرى الريـاحي

المكـــــــان	التـــــــاريخ	المعتدى عليهم	المعتـــــــدي
ولاية تونس	21 ماي 2022	يسرى الرياحي صحفية بموقع "بزنس نيوز"	نشطاء التواصل الاجتماعي

الوقـــــــائع

شـنت مجموعـة مـن الصفحـات علـى موقـع التواصـل الاجتماعـي "فايسـبوك" حملـة تحريضيـة ضـد الصحفيـة بموقـع "بيزنـس نيـوز" يسـرى الرياحـي علـى خلفيـة فيديـو مـن ضمـن مجموعـة مـن الفيديوهـات التـي ينتجهـا الموقـع علـى موقـع التواصـل الاجتماعـي "تيـك تـوك" تنـاول سـبب العـداوة التـي تشـوب علاقة رجل الأمن بالمواطن في تونس.

حيـث وجـه نشـطاء علـى شـبكة التواصـل الاجتماعـي "فايسـبوك" اتهامـات للصحفيـة بالعمـل لفائـدة الأمـن وعملـوا علـى تشـويهها، كمـا طالتهـا عديـد التعليقـات التـي فيهـا إسـاءة لهـا ومـس مـن سمعتها.

تحريض على الصحفية سناء الماجري

المكـــــــان	التـــــــاريخ	المعتدى عليهم	المعتـــــــدي
ولاية تونس	26 ماي 2022	سناء الماجري الصحفية بقناة "التاسعة"	نشطـاء التواصل الاجتماعي

الوقـــــــائع

نشر أنصار الحزب الدستوري الحر فيديوهات مقتطعة من تصريحات الصحفية سناء الماجري على قناة "التاسعة" ووجهوا لها اتهامات بالحصول على أموال من جماعة القرضاوي وبالعمالة لقطر. وقد شن أنصار الحزب الدستوري الحر حملة تشهير وهتك عرض على شبكة التواصل الاجتماعي "فايس بوك".

وتأتي هذه الحملة على خلفية تصريحات سناء الماجري الناقدة للسياسة الاتصالية لعبير موسي، التي ردت بتوجيه اتهامات لـ "وحدة صحفية" على حد تعبيرها حصلت على أموال من جماعة القرضاوي.

عوائق غير مشروعة
لعمل الصحفيين

انخرطت عدة أطراف في التضييق على الصحفيين خاصة الجهات الرسمية من موظفين عموميين وأمنيين ومسؤولين حكوميين عبر القرارات الإدارية والمضايقات المتعلقة بمعالجة ملفات، خاصة تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

احتجاز خليل الكلاعي

المكان	التاريخ	المعتدى عليهم	المعتدي
ولاية تونس	8 ماي 2022	خليل الكلاعي مراسل قناة "تلفزيون العربي"	أمنيون

الوقائع

احتجز أعوان أمن بالزي الرسمي مراسل قناة "تلفزيون العربي" خليل الكلاعي ونقلوه إلى مركز الأمن بنهج ابن خلدون بالعاصمة وحرروا محضرا ضده يتهمونه بتصوير تمركز أمني بشارع الحبيب بورقيبة، وقد رفض الامضاء عليه.

حيث تنقل الكلاعي إلى شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة تونس لتغطية مظاهرة 8 ماي التي نظمها أنصار الرئيس قيس سعيد، فتوجه نحوه عون أمن وطلب منه ترخيص التصوير ورغم استجابته لطلبه طلب منه التوجه معه لمركز الأمن بشارع ابن خلدون وحرر ضده محضر حول تصوير تمركز أمني وطالبه بفسخ المادة المصورة والتوقيع على المحضر، لكنه رفض لأنه لم يخالف القانون. وقد تواصلت وحدة الرصد مع خلية الأزمة بوزارة الداخلية لحل الاشكال وتم اخلاء سبيل المراسل الصحفي بعد 40 دقيقة من احتجازه.

مضايقة مقدم برنـامج "الدوامـة"

المكـــــان	التـــــاريخ	المعتدى عليهم	المعتـــــدي
ولاية تونس	11 ماي 2022	محمد الخماسي مقدم البرامج في إذاعة "اي اف ام"	فنانون

الوقـــــائع

11 مـاي 2022 ضايقـت احـدى الممثـلات مقـدم برنامـج "الدوامـة" الـذي يبـث علـى إذاعـة "إي أف أم" محمـد الخماسـي خـلال اسـتضافته لهـا، حيـث وبعـد وصـول الممثلـة متأخـرة بعشـرين دقيقـة وإثـر دخولهما بلاتـو الإذاعـة للبـث المباشـر، وفـور تقديـم مقـدم البرنامـج لنفسه للممثلـة أشـارت بإصبعهـا لـه في إشـارة مهينـة وتسـاءلت اذا هـو مـن سـيحاورها. ثـم أضافـت أن أسـئلته لا تعجبهـا مشـددة عليـه أنـه يتوجـب عليـه معرفـة طريقـة سـؤالها. وأمـام مـا تعـرض لـه مقـدم البرنامـج مـن مضايقـة قـرر الخماسـي الغاء اللقاء المباشر.

مضايقة فريق عمل "كشف ميديا"

المكـــــان	التـــــاريخ	المعتدى عليهم	المعتـــــدي
ولاية تونس	13 ماي 2022	خولة بوكريم وأيمن الطويهري بموقع "كشف ميديا"	موظفون عموميون

الوقـــــائع

تمت مضايقة فريق عمل موقع "كشف ميديا" المتكون من رئيسة التحرير خولة بوكريم والصحفي أيمن الطويهري فور وصولهما إلى مقر رئاسة الحكومة لتغطية الندوة الصحفية المشتركة لرئيسة الحكومة التونسية ورئيس الوزراء المصري. وبعد دخول الفريق الصحفي طلب أحد الموظفين برئاسة الحكومة من رئيسة تحرير موقع "كشف ميديا" خولة بوكريم والصحفي المرافق لها أيمن الطويهري عدم طرح أسئلة مشددا أنها نقطة إخبارية. وقد عبر الفريق الصحفي عن رفضه لهذا القرار وقبيل انطلاق الندوة الصحفية توجه نحوهما أحد المكلفين بالاتصال وطالب منهم المغادرة دون أي مشاكل ما دفعهم إلى المغادرة.

مضـــايقة صحفييـــن بولاية الكـــاف

المكـــــــان	التـــــــاريخ	المعتدى عليهم	المعتـــــــدي
ولاية الكاف	14 ماي 2022	مراسلو المؤسسات الإعلامية بولاية الكاف	موظفون عموميون

الوقـــــــائع

ضايقت مديرة ديوان وزير الفلاحة الصحفيين ممثلي وسائل الإعلام بولاية الكاف خلال تغطيتهم لزيارة وزير الفلاحة إلى الولاية. حيث وجد الصحفيون صعوبة في الحصول على تصريح في ظل الاكتظاظ الذي شهده المكان ما دفع مراسل التلفزة التونسية حسن الكريمي إلى طلب الحصول على تصريح وحده. وخلال سعيه لأخذ تصريح رفقة زملائه تدخلت مديرة الديوان لمنع مراسل جريدة "الشروق" رشاد الصالحي من أخذ التصريح إضافة إلى تدخلها في نوعية أسئلة الصحفيين والتي طالت أيضا مراسل إذاعة "شمس أف أم" عبد الباسط الزغبي خلال سعيه لسؤال الوزير عن تضارب التصريحات بين أعضاء الحكومة في ملف الزيادة في الأسعار.

مضـــايقة محمـــد بو غـــلاب

المكـــــــان	التـــــــاريخ	المعتدى عليهم	المعتـــــــدي
ولاية تونس	17 ماي 2022	محمد بوغلاب صحفي بإذاعة "شمس أف أم"	مسؤولون حكوميون

الوقـــــــائع

تعرض الصحفي بإذاعة "شمس أف أم" محمد بوغلاب إلى الهرسلة والتضييق من مسؤولين حكوميين بكل من ولاية بن عروس وسوسة على خلفية تعليقاته على الأحداث ضمن برنامج "الماتينال" على موجات الإذاعة.
حيث تلقت المؤسسة مكالمات هاتفية من والي بن عروس من أجل الضغط على الصحفي للحد من البعد النقدي لتعليقاته كما طالب رئيس بلدية سوسة بحق الرد حول موضوع لم يعالجه بوغلاب، إضافة إلى تتالي الضغط عليه من أجل التخفيف من الجانب النقدي في تدخلاته.

منع مديرة مكتب تونس افريقيا للأنباء من العمل

المكان	التاريخ	المعتدى عليهم	المعتدي
ولاية منوبة	18 ماي 2022	نعيمة عويشاوي مديرة مكتب "تونس إفريقيا للأنباء" بمنوبة	مسؤولون حكوميون

الوقائع

تفاجأت رئيس مكتب وكالة تونس افريقيا للأنباء بولاية منوبة نعيمة عويشاوي بإقدام الولاية على غلق مكتب الوكالة وتغيير أقفاله. ويأتي قرار المنع الذي نفذته الولاية إثر خلاف جد بين عويشاوي وكاتب عام الولاية خلال جلسة عمل نظمتها الولاية في 11 ماي 2022 حول منطقة البطان

اعتداء عنيف على صلاح الدين الكريمي

المكان	التاريخ	المعتدى عليهم	المعتدي
ولاية تونس	24 ماي 2022	صلاح الدين الكريمي صحفي بجريدة "الصباح"	إعلاميون

الوقائع

تعرض صلاح الدين الكريمي الصحفي بجريدة الصباح إلى اعتداء بالعنف المادي واللفظي من قبل مراسل أحد المواقع الالكترونية الإخبارية خلال تغطيته لندوة صحفية تنظمها وزارة المرأة بتونس.
حيث توجه المراسل الى الصحفي وعمل على الاعتداء عليه بالسب والشتم على خلفية خلاف مهني سابق بينهما له أسس مهنية وتوجه في حقه بعبارات نابية ودفعه بعنف. وقد قدم الكريمي شكاية بمركز أمن بالعاصمة.

وزارة الفلاحة تضع عوائق غير مشروعة على المعلومات

المكـــــان	التـــــاريخ	المعتدى عليهم	المعتـــــدي
ولاية القيروان	27 ماي 2022	إذاعة "صبرة أف أم"	وزارات

الوقـــــائع

وجهت وزارة الفلاحة مراسلة إلى فروعها الجهوية تتضمن عوائق غير مشروعة على المعلومات المتعلقة بالفلاحة والصيد البحري، تفرض على المندوبين الجهويين الحصول على ترخيص مسبق من الوزارة قبل التصريح للمؤسسات الإعلامية. حيث امتنع المندوب الجهوي بالقيروان عن التصريح لبرنامج "صبرة +" على موجات إذاعة "صبرة أف أم" على المباشر للمراسل زبير العياري حول استراتيجية الوزارة لإعادة تشجير المناطق المتضررة من الحرائق مؤكدا أنه يجب أن يأخذ موافقة الوزارة للتصريح.

ملاحقات قضائية تستهدف الصحفيين

تمت ملاحقة الصحفيين قضائيا مرتين خلال شهر ماي 2022 وصدر في أحد هذه الملفات حكم بالسجن في حق الصحفي محمد بو غلاب وهو ما يعتبر خرق تونس لالتزاماتها الدولية بعدم سجن الصحفيين.

حكم بالسجن في حق محمد بو غلاب

المكان	التاريخ	المعتدى عليهم	المعتدي
ولاية تونس	17 ماي 2022	محمد بو غلاب صحفي بإذاعة "شمس أف أم"	أمنيون

الوقائع

تفاجأ الصحفي بإذاعة "شمس أف أم" محمد بوغلاب بصدور حكم ابتدائي سالب للحرية في حقه من قبل المحكمة الابتدائية بتونس 1 وذلك بالسجن لمدة 4 أشهر وخطية مالية بألفي دينار على خلفية نقده لمدير الأمن الرئاسي في عهد الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة خلال برنامج "تونس اليوم" على قناة "الحوار التونسي" في شهر أكتوبر 2019.

وكان بوغلاب قد احيل على القضاء تهمة الإساءة للغير عبر شبكات الاتصالات العمومية على معنى الفصل 86 من مجلة الاتصالات وتم الحكم عليه غيابيا في الملف.

تتبع عدلي لماهر قاسم

المكان	التاريخ	المعتدى عليهم	المعتدي
ولاية تونس	19 ماي 2022	ماهر قاسم صحفي مستقل	نائب سابق

الوقائع

استمعت الفرقة المركزية الثالثة للأبحاث بالعوينة إلى الصحفي ماهر قاسم كذي شبهة في شكاية قدمها أحد النواب السابقين في حقه بتهمة الاساء إلى الغير عبر شبكات الاتصالات العمومية ونسبة أمور غير قانونية لموظف على معنى المجلة الجزائية ومجلة الاتصالات.

وتأتي الملاحقة القضائية على خلفية نشر موقع قناة "نسمة تي في" خبرا مفاده أن الديوانة التونسية حجزت حبوب "فياغرا" بحوزة النائب بمطار. وقد تم سماع قاسم مرفوقا بمحامي النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين الأستاذ أيوب الغدامسي.

التعليق القانوني العام

خلال شهر ماي 2022 تعددت وتنوعت الاعتداءات والانتهاكات المسجلة ضد الصحفيين ومراسلي وسائل الاعلام المختلفة المكتوبة والسمعية والبصرية والالكترونية، سواء اكان ذلك داخل العاصمة أو خارجها.

من الانتهاكات المسجلة هي التضييق على حق الصحفي في النفاذ الى الاخبار والمعلومات والذي يكرسه الفصل 9 من المرسوم 115 والذي ينص على منع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات او تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الاعلام في الحصول على المعلومات او يكون من شانها تعطيل حق المواطن في اعلام حر وتعددي وشفاف.

وفي هذا الإطار صدر قراران اثنان عن قضاة تحقيق في قضايا منشورة تتعلق بمنع النشر. ونعتقد ان القرارات لم تكن صائبة من الناحية القانونية أولا لان القاضي لم يطلع عليها ولم يكن بالتالي من الممكن الحكم على محتواها مسبقا كما ان التعليل القانوني المقدم ليس مطابقا للقوانين التي استند عليها القضاة. فالفقرات المقترحة كانت غايتها الاعلام والتوعية بمخاطر بعض الظواهر الاجتماعية حتى لا يقع فيها الناس، كما انها لا يمكن ان تكرس صورة نمطية للنساء او تطبيعا مع العنف ضدهن، بل على العكس من ذلك تماما، اذ ان الفقرات المقترحة تتضمن تصديا لذلك النوع من العنف وتوعية بخطورته على المجتمع.

وفي هذا الباب فإننا ندعو السادة القضاة الى عدم التعجل في اصدار قرارات منع النشر الا في الحالات التي يسمح بها القانون، وفي إطار تأويل غير موسع او فضفاض لنصوصه حتى لا نسقط في التضييق على حرية الصحافة. ولنذكر دائما ان دستور 2014 يمنع الرقابة المسبقة على المحتويات الإعلامية.

وبخصوص الموانع الإدارية والسياسية فقد عانى العديد من الصحفيين من عديد مظاهر التضييق على عملهم الإعلامي، واتخذ ذلك عديد الأساليب والمظاهر:

- محاولة منع الصحفيين من تغطية بعض الأنشطة الجهوية.
- منع صحفيين من تغطية ندوات صحفية لمسؤولين حكوميين.
- مطالبة الصحفيين بعدم طرح أسئلة في مواضيع محددة.
- مطالبة الصحفيين بالإعلام المسبق عن الأسئلة التي ينوون طرحها على الوزراء والمسؤولين.
- رفض مسؤولين جهويين تقديم تصريحات لوسائل الاعلام حول مواضيع فنية بسيطة قبل الاسترخاص من المصالح المركزية لوزاراتهم.
- التمييز بين وسائل الاعلام خلال الادلاء ببعض التصريحات وخاصة من قبل الوزراء والمسؤولين الحكوميين.

وطبق الفصل 11 فقرة 3 من المرسوم 115 فانه لا يجوز تعريض الصحفي لأي ضغط من جانب أي سلطة.
وطبق الفصل 13 فانه لا تجوز مساءلة الصحفي على راي او أفكار او معلومات ينشرها طبقا لأعراف واخلاقيات المهنة.
وخلافا للقواعد الحمائية التي تضمنها المرسوم فقد تعرض عدد من الصحفيين الى مساءلات عدلية وامنية دون مسوغات قانونية، من ذلك سماع صحفي بإحدى القنوات حول خبر يعود الى سنة 2017 ولم يكن طرفا في نشره لا بوصفه رئيس تحرير ولا مراسلا تولى تحرير الخبر او نشره.
كما ان صحفية أخرى خضعت لسماعات لدى الشرطة العدلية بسبب تدوينات ومواقف مخالفة عبرت عنها، وكان بالإمكان الرد عليها إذا كان الرد ضروريا وليس اللجوء الى الملاحقات القضائية المتواترة.
ويفاجئ بعض الصحفيين بصدور احكام غيابية ضدهم رغم انهم يكونون معلومي المقر ويمكن استدعاؤهم في الوقت المناسب لجلسات المحاكمة وتقديم ما لديهم من أوجه دفاع.
ونشير في هذا السياق الى ان الثلب او القذف او الإساءة للغير او نسبة أمور غير صحيحة لموظف عمومي هي جنح لها اركان قانونية مضبوطة وليس هناك باب للتوسع فيها، كما ان احكام السجن في قضايا النشر لا موجب لها خاصة إذا مُكن المعني من حق الرد او التوضيح، وإذا كان هناك ضرر فادح على السمعة فان العقوبات المالية والبديلة تكون أجدى.
ويحمي المرسوم 115 والمجلة الجزائية الصحفي من الاعتداءات البدنية والأدبية التي يمكن ان تطاله خلال أداء عمله او بمناسبته وذلك من خلال المادة 14 من المرسوم ومن خلال احكام المجلة الجزائية المتعلقة بالاعتداءات على الأشخاص او الممتلكات او المنع من العمل.
ودون أي موجب واضح تعرض منشط إذاعي الى الإهانة والمس من الكرامة من قبل احدى ضيفاته مما اضطره الى قطع الحصة.

وفي واقعة أخرى اجبر صحفي على فسخ مادة مصورة بعد لقاء رياضي رغم انها لا تتضمن ما من شانه ان يمس بالأشخاص او بالأمن العام. ومازالت فضاءات التواصل الاجتماعي مجالا للتهجم على الصحفيين وتهديدهم والتحريض عليهم بسبب أداء عملهم، وقد

طالت الهجمات نقيب الصحفيين ذاته وهو ما يؤكد ان الظاهرة في تفاقم ولا تستثني أحدا.
وبسبب ما ينشره الصحفيون من اخبار ومعلومات وآراء يتعرضون من قبل بعض الصفحات المتخصصة في ذلك الى الاتهام بالعمالة للخارج والخيانة والارتزاق وتلقي أموال من أطراف سياسية او حكومية او اجنحة في السلطة او معارضة لها، علاوة على الشتائم والسب والمس من الكرامة والعائلة والحياة الخاصة.

الصحافة وقانون مكافحة الإرهاب

خلال السنوات الأخيرة وخاصة منذ صدور القانون الجديد لمكافحة الإرهاب في 7/8/2015 تواترت إحالة الصحفيين امام قطب مكافحة الإرهاب وان لم تصدر، على حدّ علمنا احكام ابتدائية او نهائية ضدّ المحالين. ولاتزال القضايا في طور البحث الابتدائي او التحقيق او من انظار دائرة الاتهام. ويوجد من بين الصحفيين من تتم ملاحقته قضائيا وهو بحالة سراح، وفي حالات أخرى يتم ايقافهم طبق قواعد الاحتفاظ على ذمة الباحث الابتدائي ثم يطلق سراحهم كما حصل مع الصحفي خليفة القاسمي.

ويمكن القول ان التوسع في تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب أصبحت ظاهرة منتشرة ومثيرة للقلق نظرا لخطورتها على الحقوق والحريات وللاستخدام العشوائي والقمعي للقوانين الزجرية من قبل الأنظمة والحكومات لتلجيم الصحافة وحرية التعبير.

النصوص:

نتذكر جميعا الظروف التي أحاطت بصدور قانون مكافحة الإرهاب في صائفة 2015 وما اثاره من نقاشات وجدالات واسعة بسبب ظروف صدوره وكذلك بسبب ما تضمنه من احكام خطيرة تمس الحقوق والحريات. فالقانون المذكور صدر اثر سلسلة من العمليات الإرهابية في عدة مناطق من تونس، وتبعا لذلك سمح المشرعون لأنفسهم بالاستعجال في إصداره وتضمينه احكاما مخالفة للدستور ولتعهدات تونس الدولية في مجالات المحاكمة العادلة وضمان الحقوق والحريات، والمعروف ان القوانين التي تصدر خلال فترات الاستثناء وحالات الطوارئ تكون خطيرة وتظهر عيوبها عند العودة الى الأحوال العادية. ومن خلال القضايا المنشورة ضدّ الصحفيين امام القطب القضائي لمكافحة الإرهاب نجد انها تتعلق بالتعاطي الإعلامي مع بعض الاحداث الإرهابية التي حدثت في البلاد خلال السنوات الماضية

وبالعودة الى قانون 2015، نجد انه يتضمن بعض المواد والفصول التي يمكن ان تطبق على العمل الصحفي وهي التالية:
الفقرة 4 من المادة 34 التي تنص انه يعدّ مرتكبا لجريمة إرهابية ..... افشاء او توفير او نشر معلومات مباشرة او بواسطة باي وسيلة كانت لفائدة تنظيم.. بقصد المساعدة على ارتكابها او التستر عليها...
المادة 37: يعدّ مرتكبا لجريمة إرهابية ... كل من يمتنع.. عن اشعار السلط ذات النظر حالاّ بما أمكن له الاطلاع عليه من أفعال وما بلغ اليه من معلومات..
المادة 31: يعدّ مرتكبا لجريمة إرهابية ... كل من يتعمد ... علنا وبصفة صريحة الإشادة او التمجيد باي وسيلة كانت بجريمة إرهابية او بمرتكبيها....

ومن خلال عبارات القانون فان النيابة العمومية يمكن ان تلاحق الصحفيين والعاملين في القطاع الإعلامي بتهم الافشاء او عدم الاشعار او الإشادة.

وفي العديد من التعليقات التي تعرضنا فيها لتطبيق قانون مكافحة الإرهاب ضدّ الصحفيين فقد أكدنا على ضرورة عدم تطبيق القانون المذكور ضدّ الصحفيين لان اركانه المادية والقصدية لا يمكن ان تتوفر ضدهم ولان العمل الصحفي لا يمكن ان يصنف إرهابا او جرائم ولان مواصلة تطبيق القانون المذكور هو نوع من الضغط والهرسلة ضد حرية الصحافة والتعبير. فالصحفي لا يمكن ان يكون إرهابيا او مفشيا للمعلومات او مسيدا بالإرهاب.

ويحصل في حالات ان يرتكب صحفيون أخطاء مهنية في علاقة بتغطية الاحداث الإرهابية. لكنها لا يمكن ان تتحول باي حال من الأحوال الى جرائم إرهابية شانها شان الأفعال التي يمكن ان ترتكبها الجماعات الإرهابية. وفي هذه الحالة فانه لا بد من التمييز بين الخطا المهني غير المقصود والناتج عادة عن عدم دراية او بحث عن السبق الصحفي او حتى الاثارة وبين الخطا الجزائي المجرم والذي لا بد ان تتوفر بشانه العناصر القانونية والمادية والقصدية المتعارف عليها بالنسبة الى كل جريمة.

واثناء كل حدث ذي طابع إرهابي يبقى السؤال مطروحا على كل صحفي او كل مؤسسة إعلامية: ماهو الخبر المسموح بنشره وماهو الخبر غير المسموح به؟ وماهي الصيغة المثلى لنشر تلك النوعية من الاخبار؟ وماهي حدود المعلومات الممكن نشرها؟ وماهو توقيت نشرها؟ وغيرها من الأسئلة. ويتطلب كل ذلك دورات للتدريب ورفع الكفاءة للصحفيين، وكذلك تحملا للمسؤولية من جانب غرف التحرير والاخبار داخل المؤسسات الإعلامية.

وتوجد العديد من الأدلة والمنشورات الصادرة عن مؤسسات متخصصة يمكن للصحفيين الاطلاع عليها، وبعد ذلك تعالج الوضعيات حالة بحالة بالاستناد الى المعايير المتفق عليها.
ومن ناحية أخر
ى فان القضاة وأعضاء النيابة العمومية لابد ّان يكون لهم فهم لطبيعة العمل الصحفي وضغوطاته واكراهاته حتى لا يسقطوا في سوء التقدير وجر الصحفيين امام المحاكم بتهم خطيرة وغير مبررة.

خلاصة القول ان التمشي الحالي لا يمكن ان يخدم قضية مكافحة الإرهاب. ولا بدّ في كل الحالات من النقاش والحوار للوصول الى حلول تضمن حق المواطن في المعلومة بما لا يتعارض مع العمل الأمني في مجال مكافحة الإرهاب.

التوصيـــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر ماي 2022 تدعو:

1.رئاسة الحكومة إلى:

- إلزام موظفيها بتوفير كل المعلومات الضرورية للصحفيين/ات ومن خلفهم الرأي العام حول سير عمل الهياكل الحكومية والوزارات في إطار ضمان مبادئ الشفافية تجاه المواطنين وتجاه وسائل الإعلام ومراسلتهم رسميا في ذلك.

الغاء المنشور عدد 19 الذي يضع عوائق غير مشروعة أمام الحق في الحصول على المعلومات ومراسلة الوزارات لإلغاء كل المراسلات الداخلية التي تعيق عمل الإدارة والصحفيين واحترام قواعد الشفافية التي تعتبر من الضمانات الأساسية للبناء الديمقراطي.

انهاء حالة الفراغ الاداري على رأس المؤسسات الاعلامية الوطنية طبق الرأي المطابق

2.الجهات القضائية إلى:

- اعتماد المرسوم 115 كسند قانوني لملاحقة الصحفيين واستبعاد النصوص ذات الطابع التجريمي كقانون مكافحة الإرهاب والمجلة الجزائية واعتماد معيار الضرورة والتناسب في الملفات التي تطرح لديهم/ن على مبدأ خدمة المصلحة العامة.

عدم خرق الاتفاقيات والالتزامات التي تعهدت بها تونس على المستوى الدولي بعدم سجن الصحفيين وعدم التحول إلى عصا تسلط على رقاب الصحفيين وعلى حريتهم.

3.الجهات السياسية والمدنية:

- القطع مع خطابات التحريض على العنف والكراهية ضد الصحفيين/ات والإدانة العلنية لكل الخطابات التي يبثها مؤيدوها في حق الصحفيين.

4.الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات إلى:

- التشكي لدى وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين عن كل الاعتداءات التي تطالهم خلال تأديتهم لمهامهم.

التشكي لدى القضاء ضد كل من يبث خطاب التحريض على العنف والكراهية وكل من ينخرط في العنف المادي والمعنوي في حقهم.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع:
منظمة اليونسكو